انتفاضة القطاع وتضامن الضفة

طرأت على المناطق المحتلة عدة تطورات هامة أدت إلى دفع عجلة الانتفاضة الشعبية إلى الأمام، وكان من أبرز هذه التطورات: الهبة الجماهيرية في كافة مدن قطاع غزة وقراه. وقد اتخذت هذه الهبة، في البداية، طابعاً مطلبياً لنقابة الأطباء والصيادلة، ثم تطورت لتشمل كافة قطاعات الشعب الفلسطيني في القطاع؛ وذلك بعد أن أعلنت سلطات الاحتلال عن تعيين الحاكم العسكري للقطاع الجنرال يوسف لونتس حاكماً مدنياً. فمنذ أن أعلن عن بدء تطبيق الادارة المدنية في قطاع غزة، عبرت جماهير القطاع المحتل عن ردها المناسب في وجه هذه الخطوة الأخيرة؛ الأمر الذي زاد من فاعلية الانتفاضة وشموليتها في المناطق المحتلة ورسخ وحدة المصير بين الضفة التي ما زالت مستمرة بانتفاضتها، وقطاع غزة الذي انتقلت إليه بؤرة الأحداث منذ مطلع شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.

وقد شكلت انتفاضة قطاع غزة صدمة كبيرة لسلطات الاحتلال التي راهنت، في السابق، على أن الأوضاع في القطاع تختلف عن تلك التي في الضفة، خصوصاً وأن سلطات الاحتلال درجت، منذ سنوات، على الادعاء بأن الطريق ممهدة في قطاع غزة لتطبيق الحكم الذاتي فيه أولاً مدعية أنها قضت على المقاومة المسلحة في السبعينات، وبأنها نجحت في عزل القطاع عن الضفة، وبأن الاجراءات الادارية والاقتصادية والأمنية التي اتخذتها، منذ العام ١٩٧١، تساعد إلى درجة كبيرة على التحكم في مصير القطاع. إلا أن الهبة الشعبية الضخمة التي انطلقت شرارتها من نقابتي الأطباء والصيادلة، بدّدت أوهام الاحتلال وأثبتت أن المصير المشترك للضفة والقطاع يشكل الهم الأكبر لجماهير الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة.

وعلق يهودا ليطاني على انتفاضة القطاع بقوله: «... أن ما يحدث في غزة يشكل انعطافاً حاداً، فغزة لم تعد مدينة هادئة، فهذه المرة سارت الضفة الغربية وراء قطاع غزة».

وأضاف انه «لم يحدث في السابق أن يصل الأمر إلى الصدام كما حدث في مدينة رفح. وقد كانت حصيلة الصدام هذا مقتل شاب عربي وجرح آخرين، وفرض نظام منع التجول على مدن القطاع بأكملها، وإقامة الحواجز على الطرق ومنع دخول الصحافيين إلى القطاع ومخيمات اللاجئين الموجودة هناك (**هآرتس**، ١٣/١٢/١٩٨١).

الانتفاضة المطلبية والسياسية: كخطوة على طريق تطبيق الادارة المدنية أعلنت سلطات الاحتلال عن تطبيق القانون الضرائبي الاسرائيلي (ضريبة القيمة المضافة) على قطاع غزة المحتل، ثم أعقبت ذلك بتعيين حاكم مدني للقطاع، وهو الجنرال يوسف لونتس، قائد منطقة غزة، رئيساً للإدارة المدنية، وذلك بنفس الصفة والرتبة والدرجة العسكرية، لأن هذه هي الشروط التي